



PROVISIONAL

A/34/PV.87
11 December 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

معرض عرفني مؤقت للجلسة السابعة والثمانين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ، ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، الساعة ٣٠ / ١٠

(جمهورية تنزانيا المتحدة)	السيد سليم	الرئيس :
(ليسوتو)	السيد ماكيكا	شم :
	(نائب الرئيس)	

— الحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام [٢٥] (تابع)

يتضمن هذا المعرض نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستابع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, Alcoa Building, 366 United Nations Plaza

مع العرض على ادخالها على نسخة واحدة من المعرض .

79-72716/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٤٥مواصلة نظر البند ٢٥ من جدول الأعمالالحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام (A/34/584)

السيد مؤمن (جزر القمر) (الكلمة بالانكليزية) : لمدة اسبوعين ، فان الجمعية العامة تتناول مسألتين على قدر كبير من الأهمية تتعلقان بالسلام والأمن الدوليين . وخلال الثلاثين عاما الأخيرة ، فقد تمت مناقشاتهما داخل هذه المنظمة بشكل أو بآخر . ان قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط متداخلتان وهما تشكلان كلا لا يتجزأ ، ولا يمكن تسويتهما بصفحة منعزلة كل منهما عن الأخرى .

لقد حدثت أربع حروب كبرى بين العرب والكيان الصهيوني في فلسطين منذ عام ١٩٤٨ . ولأربع مرات خلال ٣١ عاما ، فان السلام والأمن قد هددتا في الشرق الأوسط ، ولسوء الحظ فان ذلك الجزء من العالم بعيد جدا عن أن يعرف التعايش السلمي . ولا يعلم الا الله واسرائيل متى سيتمكن شعب تلك المنطقة من العيش في سلام وطمأنينة ، وأقول ذلك لأن الطرف الوحيد في هذا النزاع الذي لا زال يرفب في بقاء المنطقة في موقف متفجر ، هي اسرائيل .

وبعد حرب الستة أيام في حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، فان العرب قد أعربوا عن رقتهم فسي التعايش السلمي مع الكيان الصهيوني في فلسطين في حدوده التي حددت عام ١٩٤٨ عن طريق الاعتراف بمنما بوجود دولة اسرائيل التي كانوا ينكرون وجودها بصورة قاطعة من قبل . ان الدليل على ذلك قد ظهر في القبول الضمني من جانب البلدان العربية المعنية مباشرة بذلك النزاع، وموافقها على القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) .

ان هذا الموقف الايجابي الذي أعرب عنه العرب كان يمكن أن يؤدي الى تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط، ما لم تكن هناك معارضة وموقف سلبي للكيان الصهيوني في فلسطين . ان الرأي العام العالمي قد قدر تلك الدول العربية المحبة للسلام .

ان العالم قد رحب وأعرب عن تقديره للموقف العربي الايجابي نحو تسوية لسلام دائم في الشرق الأوسط ، وقد أدان الموقف السلبي الاسرائيلي عام ١٩٧٣ قبل وبعد حرب السادس من

تشرين الأول / أكتوبر وقطع علاقته الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني كله في فلسطين . وهناك دليل آخر على التقدير الذي أظهره العالم ، عن طريق حقيقة أن الجمعية العامة في هذه الدورة قد لاحظت التعاطف المتزايد مع القضية العربية وبصفة خاصة مع الشعب الفلسطيني ، وعدم موافقتها المتزايدة لعناد إسرائيل ، وموقفها المتشدد . وقد برهن على ذلك مرة أخرى هنا من البيانات العديدة التي أدلى بها المتحدثون في الجمعية العامة ، وهؤلاء الذين اشتركوا في مداولات الأسبوع الماضي بشأن قضية فلسطين .

وقبل حرب ١٩٦٧ كان من غير الممكن بالنسبة لجميع أعضاء هذه المنظمة ، أن يعلنوا صراحة في بياناتهم ضرورة اقامة الدولة الفلسطينية . ولكن في هذا العام ، فان وفد بلادى يشعر بارتياح عظيم ان يلاحظ اعتراف جميع الدول - حتى المنحازة جدا لاسرائيل - بحقوق الشعب الفلسطيني وبوجه خاص حقه في اقامة دولته الخاصة في فلسطين . وبطبيعة الحال فان الوفد الوحيد الذى له رأى معاكس حول هذا الموضوع ، هو الوفد الاسرائيلي . ان اسرائيل بأهدافها الالمبرالية والتوسعية عازمة على اعاقة وتقويض جهود الشعب الفلسطيني لممارسة حقوقه فير القابلة للتصرف ، كما أنها تطلق على حركة تحريره - منظمة التحرير الفلسطينية - منظمة ارهابية ، محاولة بذلك دون جدوى اثاره الرأى العام الدولي ضدّها .

أليس من قبيل التناقض أن ممثل اسرائيل في بيانه حول قضية فلسطين ، يقول لنا أن الحركة الصهيونية التي قامت في عام ١٩٤٧ بغارات وحشية قتلت فيها العرب الأبرياء مالكي فلسطين كانت حركة تحرير وطني ، وأن حركة التحرير الفلسطينية الباسلة التي تناهت من أجل استعادة أراضيها المحتملة بالقوة هي منظمة ارهابية ؟ يا له من خداع ! ان ممثل اسرائيل عليه أن يعي أن هذا النوع من البيانات عمل زائف ولا جدوى منه ، لأن العالم قد أدرك أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست منظمة ارهابية ، ولذلك فانها تحظى بتأييده في كفاها الباسل .

ان وفد بلادى قد أصيب بصدمة شديدة ، للجرأة التي أبداهها ممثل اسرائيل في شرح تصويته على القرارين L.43 و L.44 حول قضية فلسطين . انه يود أن يدخل في الأندمان أن السادة الموقرين الممثلين في هذه الجمعية قد باعوا أنفسهم باليترو ولا رات العربية ، وأن تصويتنا لصالحهم دون تحفظ لا يمكن الصفح عنه . وعلى ذلك فاننا نستنتج منطقيا أن ممثل اسرائيل الفاضل يوحى بأنه في عام ١٩٤٨ تم شراء الممثلين الموقرين الممثلين هنا في هذه الجمعية ، بأموال الصهيونية ، كي يصوتوا لصالح قبول اسرائيل في هذه المنظمة العظيمة ، التي وافقت على وجود دولة اسرائيل الصهيونية في فلسطين ، ضد ارادة العرب مالكي هذه الأرض .

ان وفد جمهورية جزر القمر الاسلامية تؤيد الفلسطينيين وستواصل تأييدها لهم طالما استمر كفاهم من أجل استعادة حقوقهم فير القابلة للتصرف ، ونددين بشدة وسوف ندين اسرائيل طالما أنها تجاهد من أجل قمع ومنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه .

وليكن واضحاً تماماً لحكومة بيغين أن السبب في حروب ١٩٤٨ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ فـي الشرق الأوسط بين العرب والاسرائيليين ليس الا لايجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية لب مشكلة الشرق الأوسط . ولا يمكن أن يوجد سلام في المنطقة ولا في اسرائيل ، طالما بقيت قضية فلسطين بدون حل يرضي الشعب الفلسطيني .

ان وفد بلادى على قناعة تامة بأن حل مشكلة الشرق الأوسط يمكن التوصل اليه فقط عن طريق اجبار اسرائيل على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة المعنية بالقضية الفلسطينية ، وفي اعتقادنا أن أساس التوصل الى تسوية شاملة دائمة وعادلة نسلم بها جميعا ، يجب أن تقوم على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) والبادئ التالية :

أولاً ، عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وهذا يعني انسحاب اسرائيل الكامل دون استثناء من جميع الأراضي العربية والفلسطينية التي احتلتها بعد حرب ٦ يونيه ١٩٦٧ ، بما في ذلك استعادة القدس العربية الى مالكيها العرب . ان وفد بلادى لا يقبل أية حجج تاريخية زائفة ، يقدمها الصهاينة لتبرير رغبتهن في ضم مدينة القدس العربية المقدسة بالقوة .

ثانياً ، اعتراف اسرائيل بالحقوق المشروعة وفير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . وهذه الحقوق هي : حقه في تقرير المصير ، واقامة دولة مستقلة في فلسطين طبقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) وحقه في العودة الى دياره وممتلكاته ، وهذا يتطلب سرعة القضاء على جميع التدابير التي اتخذت من قبل اسرائيل ، بما في ذلك اقامة المستعمرات على أرض فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، وهو شرط ضروري لحل هذه المشكلة ان أنها جميعاً تدابير فير مشروعة وباطلة ، وحقه من خلال ممثله - منظمة التحرير الفلسطينية - أن يشترك كطرف كامل في المباحثات من أجل تسوية شاملة .

وفي الختام ، فان وفد جمهورية جزر القمر الاسلامية يود أن يعرب عن عميق قلقه ازاء ما تقوم به اسرائيل الصهيونية في لبنان الدولة الشقيقة . ان وفد بلادى نيابة عن رئيس دولتنا أحمد عبدالله ، يود أن يؤكد تأييده لتلك الدولة أرضاً وشعباً من اجل استقلاله وسيادته ، وندين بشدة الغارات الاسرائيلية ومواصلة عدوانها على جنوب لبنان .

السيدة هيني (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الدول التسع الأعضاء فسي المجموعة الاقتصادية الأوروبية المشتركة التي أتكلم نيابة عنها اليوم ، تعطي أولوية كبرى لدراسة المشاكل الملحة والمعقدة في الشرق الأوسط ، الذي تربطه دائما بأوروبا روابط وثيقة .

ان تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/34/504 يشير الى مدى هذه المشاكل . لقد اتخذت الدول التسع مواقف مفصلة حول الجوانب المحددة لجدول الأعمال الحالي . ومؤخرا وعلى سبيل المثال ، وجهت الانتباه الى قضية فلسطين . ونظرا لأن هذه المشكلة لا يمكن فصلها عن الجوانب الأخرى للموقف في الشرق الأوسط ، فان ما ذكرناه في بياننا في ٢٨ من تشرين الثاني / نوفمبر يتلاءم أيضا مع هذا السياق .

وفي خطابه في المناقشة العامة هذا العام ، فان السيد ميشيل أو كينيدي " وزير خارجية ايرلندا نيابة عن الدول التسع ، قد وجه انتباهها خاصا للشرق الأوسط . لقد أعرب حينئذ عن استمرار أمل الدول التسع مع الأعضاء في المجموعة ، في إمكانية التوصل الى التسوية الشاملة الدائمة والعادلة في الشرق الأوسط ، التي التزمت بها هذه الجمعية . ان الدول التسع تعتقد أن مثل هذه التسوية يجب أن تقوم أساسا على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) بجميع أجزائها وعلى جميع الجبهات . ويجب أيضا أن تقوم على المبادئ التي وضعتها الدول التسع في بيانها الذي أدلى به في ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٧٧ ، وفي المناسبات الأخرى التي تلت ذلك ، وكان آخرها في الأسبوع الماضي في بياننا حول قضية فلسطين .

ومن التطورات الهامة التي حدثت خلال العام الماضي كان توقيع اتفاقيات بين مصر واسرائيل في آذار / مارس الماضي ، وفي اعلان الدول التسع في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ ، أعلنت الدول التسع موقفها حيال هذه الاتفاقيات .

ومنذ التوقيع على هذه الاتفاقيات ، التي ترى فيها الدول التسع تطبيقا سليما للمبادئ الواردة في قرار ٢٤٢ (١٩٦٧) فيما يتعلق بالعلاقات بين مصر واسرائيل ، أحرز بالفعل تقدم نحو تحسين العلاقات بين مصر واسرائيل ، وتم انسحاب بعض القوات الاسرائيلية من سيناء . ان الدول التسع قد أخذت علما بهذه التطورات ، وذكرت بأن أحد المتطلبات الأساسية للتسوية الشاملة ، هو انها احتلال الأراضي التي استولت عليها اسرائيل منذ نزاع ١٩٦٧ .

ان الدول التسع تنظر بعميق الأسف الى أى عمل أو بيان من شأنه أن يعرض الموقف الحالي للخطر ، أو أن يقيم عقبة في طريق تسوية سلمية . وبالتالي ، فانها ترفض بشدة أعمال العنف أو الاستفزاز من قبل أى من الأطراف المعنية .

ان الدول التسع تعارض أيضا سياسة الحكومة الاسرائيلية في اقامة مستعمرات في الأراضي المحتلة ، انتهاكا للقانون الدولي ؛ ولا يمكنها أن تقبل ادعاءات اسرائيل بسيادتها على الأراضي المحتلة ، نظرا لأن هذا لا يتماشى والقرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ . ان أمن اسرائيل - الذى تعتبره الدول التسع أمرا رئيسيا - يمكن أن يضمن ، وكذلك الحقوق الشرعية للفلسطينيين يمكن أن تكون ذات فاعلية ، في اطار حل شامل .

ان الدول التسع لمدركة تماما ، أيضا ، أهمية مشكلة القدس بالنسبة لجميع الأطراف . وهي تعرف أن حلا مقبولا لهذه المشكلة سيكون حيويا لحل شامل قائم على الأسس التي أوضحتها . وهي تعتبر - بصفة خاصة - أن أى اتفاق مقبل بشأن وضع القدس يجب أن يضمن حرية وصول الجميع الى الأماكن المقدسة ، ولن تقبل أية تحركات من طرف واحد تنادى بتغيير وضع المدينة .

ان الموقف في لبنان يشكل بوضوح جزءا لا يتجزأ من المشكلة العميقة للمشرق الأوسط . ومرة أخرى تؤكد الدول التسع بيانها الذى أصدرته في دبلن في ١١ أيلول / سبتمبر عام ١٩٧٩ ، والتي أعربت فيه عن دعمها لاستقلال وسيادة وسلامة أراضي لبنان . وفي هذا الصدد ، نود أن نشني على المجهودات الشجاعة التي بذلتها حكومة لبنان لتعزيز إعادة سلطتها على أراضيها بأكملها . ولكن رغم هذه المجهودات التي تبذلها الحكومة اللبنانية ، فقد استمر العنف في لبنان المنكوب وخاصة في الجزء الجنوبي منه . وتعترف الدول التسع بأنه قد تم احراز بعض التحسن في الموقف وخاصة في الجنوب . ومع ذلك ، لا يزال وقوع الحوادث مستمرا بما تتضمنه من مخاطرة الاعتداءات الخطيرة والمحتدة .

ان الدول التسع تؤيد تماما قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، في دورها الصعب في هذه المنطقة . والواقع ان عددا كبيرا من بين أعضاء الدول التسع قد أسهم في تلك القوة سواء في اطار قواتها أو في اطار الامداد وفي أشكال الدعم الأخرى لها . ويقلقنا بصفة خاصة الاعتداء المستمر على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والصعوبات التي توضع في طريقها لعرقلة محاولتها

للوفاء بتفويضها ، ويتضح هذا الموقف في الفقرة ١٦ من تقرير الأمين العام . ان الدول التسع لمنزعة ازاء المساعدة المالية والعسكرية التي تأتي من خارج لبنان للقوات فير المسؤولية . ونحن نجد انه من فير المقبول أن تفشل بعض الأطراف بصفة مستمرة عن تقديم تأييدها الكامل لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ولقرارات مجلس الأمن .

اننا ننتهز هذه الفرصة لكي نجد مناقشتنا الملحة والتامة لجميع البلدان والأطراف المعنية لكي تكف عن مثل تلك الأعمال التي من شأنها أن تؤثر على سلامة لبنان وسلطة حكومته ، وأن تحترم قرارات مجلس الأمن ، وأن تقدم دعمها التام لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . ان الدول التسع مستعدة لدعم أي عمل أو مبادرة تهدف الى ضمان اعادة الأمن والاستقرار الى لبنان ، الذي لزال يعتبر عاملاً أساسياً بالنسبة الى توازن المنطقة .

وباسم الدول التسع الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، فاني أعرب عن تقديرنا لتقرير الأمين العام ، ونلاحظ بعين الرضا انه لزال يواصل اتصالاته مع جميع الأطراف المعنية بشأن جميع المواضيع المتعلقة بالشرق الأوسط .

وفي الختام ، أؤكد للجمعية العامة أن الدول التسع ستواصل متابعة الموقف عن كثب ، وستبحث عن كل وسيلة تمكنها من التقدم نحو هدف ايجاد تسوية سلمية شاملة ودائمة تضم جميع الأطراف ، وتفي بجميع القضايا الأساسية . وبالمثل ، فاننا نصرب عن تقديرنا لأية محاولة تلصّب دوراً بناءً في البحث عن تسوية شاملة ، ونأمل في أن تكون لهذه المناقشة نتيجة ايجابية .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : لقد ناقشت الجمعية العامة في

الأسبوع الماضي بصورة مستفيضة موضوع الصراع العربي الاسرائيلي تحت بند مختلف من بنود جدول الأعمال . ومن الأمور المعروفة تماما أنه كانت هناك محاولات في الماضي تكررت مرة أخرى هذا العام ، لدمج هذين البندين من أجل الترشيد والفعالية . ولكن بعض الدول العربية قد عارضت هذا الدمج الذي كان يفرض نفسه على جدول أعمال الجمعية منذ أمد طويل ، وسبب رفضها واضح تمام الوضوح . ذلك أن هذه الدول عاكفة على أن تبالغ في أبعاد الصراع العربي الاسرائيلي ، ولذلك فانها قد أثقلت هذا الصراع والجمعية العامة بعدد كبير من القرارات المكررة ، والتقارير الخاصة ، والبعثات ، واللجان الخاصة ، ووحدات خاصة دون الحديث عن وكالة الأمم المتحدة لافائة وتشغيل

اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط - وهي وكالة خاصة انشئت عام ١٩٥٠ خصيصا لمواجهة جزء من الصراع - وبسلسلة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم التي أنشئت تباعا اثر تكرار الاعتداءات العربية على اسرائيل وكذلك رفض العرب للتفاوض السلمي معها .

ان بند جدول الأعمال المعروض علينا اليوم ، وهو " الحالة في الشرق الأوسط " قد أسىء استخدامه من قبل خصوم اسرائيل لاتاحة فرصة أخرى لهم ليخوضوا حربهم السياسية التي لا هوادة فيها ضد اسرائيل .

حقيقة ان " الحالة في الشرق الأوسط " من الأمور الجديرة بأن تحظى باهتمام الجمعية العامة . ان الشرق الأوسط منطقة متفجرة أساسا ، ان هذا الاقليم محير ، ومفزع ، وممزق نتيجة لسلسلة من الصراعات .

ان بعض هذه الصراعات قد بدأ في شكل مسائل داخلية تماما في دولة عربية ما ، ثم سرعان ما أستغللت هذه الصراعات من قبل الدول العربية كذريعة للتدخل الخارجي . وان بعض الصراعات كانت بين الدول العربية بعضها البعض ، حيث نرى دولة عربية تعارض أخرى . ولا تزال هناك صراعات أخرى تضم الدول العربية وجيرانها في افريقيا وفي قرب آسيا . وهناك الخلافات العرقية والدينية والاجتماعية التي تنشب في المنطقة بما لها من أبعاد اقليمية خطيرة وانعكاسات شاملة . ونادرا ما نجد لهذه القضايا صدى في الأمم المتحدة ، ان بدلا من ذلك تفضل الدول العربية أن تدارى انقساماتها ولا تظهرها على الملأ في محاولة لتحقيق الوحدة بصورة مشكوك فيها ، ورفهة منها في صرف الأنظار عن الواقع الجارى . وحينما تتم مهاجمة الأماكن المقدسة من قبل ما عرفته حكومة الدولة المعنية بأنه من العناصر الداخلية يعلو الصياح بأنها " مؤامرة صهيونية " .

ان هناك علاقة بسيطة جدا ، ان وجدت ، بين الحقائق في الشرق الأوسط وبين الطريقة التي تعرض بها هذه الحقائق هنا . ان المشاكل الداخلية بالنسبة لبعض الدول العربية ، وتنافس الدول العربية فيما بينها على الأدوار القيادية في المنطقة هي التي تحددو بكل دولة عربية السبب أن تحاول أن تفوق الأخرى في درجة تطرفها . وهذه العملية تشكل حلقة مفرقة وحلزونية ، من شأنها أن تؤثر فقط في اشغال وتفاقم الصراع العربي الاسرائيلي .

ولاشك في أن هذا لن يؤدي بأى حال من الأحوال الى حل المشكلات المتعددة التي تكتنف المنطقة . ورغم أن الأمم المتحدة عامما بعد عام تصدر طائفة من القرارات التي لا تنتهي بشأن العرب الفلسطينيين ، ولكنها في الوقت نفسه تغمض أعينها عن مصير مئات الملايين من الأشخاص المضطهدين والمحرومين في افريقيا وآسيا وفي كل مكان في العالم . وحيث اننا مضطرون الى مناقشة الصراع العربي الاسرائيلي هنا مرة أخرى ، بدلا من مناقشة الحالة في الشرق الأوسط ككل ، فإنه قد يكون من الأمور التي لا تغتفر أن نسمح لكثلة الرافضين العرب ومثيلاتها بأن تطلق العنان لبلافتها الخطابية ، أو أن نتركها حرة في أن تفض الطرف عن الحقائق الأساسية للموقف .

وكما هو معروف جيدا ، فان جذور الصراع العربي الاسرائيلي تكمن في رفض العالم العربي قبول استقلال وسيادة الشعب اليهودي على وطنه . ان رفض العالم العربي قبول الوجود اليهودي في أى من الأراضي التي كانت تسمى الأراضي الفلسطينية تحت الانتداب قد سبق اقامة اسرائيل ، وان هذا الموقف المتطرف يرجع الى ما قبل مسألة اللاجئين الفلسطينيين وقبل أن تطرح مسألة الحدود نفسها بين اسرائيل وجيرانها . ان هذه المسائل نتجت عن الحروب العدوانية الأربع التي خاضتها البلدان العربية خلال الثلاثين عاما الأخيرة في محاولة أولى للحيلولة دون اعادة اقامة دولة اسرائيل وتدمير هذه الدولة بعد اقامتها .

مع ذلك ، فليس كل شيء يتسم بالظلمة في آفاق الشرق الأوسط . اننا في العام الماضي شهدنا طفرة تاريخية تتمثل في ابرام أول معاهدة سلام اسرائيلية عربية . وان مصر واسرائيل في طريق تطبيع العلاقات فيما بينهما واقامة السلام والتعاون فيما بينهما . ان ابرام معاهدة سلام بين اسرائيل ومصر تعتبر الخطوة الأولى نحو تسوية شاملة في هذه المنطقة المضطربة . واننا مقتنعون أيضا بأن المثال الذي اتبعه بلدنا سوف تتبعه سائر الدول الأخرى .

على أن طريق السلام ليس بالطريق السهل فهناك دول عربية خاصة تلك التي لم تتعرض بصورة مباشرة للحروب والجماعات الارهابية التي تعمل في خدمة هذه الدول ، ترى أن مواصلة أو بالأحرى دوام الحرب ضد اسرائيل سوف يخدم مصالحها في منافساتها على الساحة العربية . والأكثر من ذلك ، فان هذه الدول تخشى في غياب الحرب أن تتبخر أية مبررات لسياساتها أو وجودها في بعض الأحيان أو مصالحها التي تجنيها من الصراع . ولهذا ، فكلما اقترب السلام ، فان دعاة الحرب نجدهم يواصلون نشاطهم المحموم من أجل مواصلة الحرب .

لو أن الأمم المتحدة كانت قد شجعت الدول العربية المعنية على أن تضطلع بالتزاماتها بمقتضى الميثاق ، فربما كان قد أمكن تسوية هذا الصراع بصورة سلمية من خلال الحوار والمفاوضات . ومع ذلك ، فانه فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي ، فان المنظمة اليوم تسيطر عليها حفنة من الدول العربية الراضة التي لها حلفاء خارج نطاق العالم العربي وهي عازمة على أن تعترض بكافة الوسائل على كل ما يؤدي الى السلام مع اسرائيل . ان دول الرفض هذه تود أن تشجع الاضطرابات بدلا من الاتفاق ، والجمود بدلا من الحلول التوفيقية ، والتطرف بدلا من محاولة الوفاق . ان هذه

الدول العربية الراضة قد أعلنت الحرب على السلام في الشرق الأوسط في ٢٩ ايار/مايو من هذا العام . ففي ذلك اليوم أرسل رئيس المجموعة العربية خطابا الى الأمين العام يقول فيه أنه يعارض " أى عمل مباشر أو غير مباشر يقوم به أى جهاز رئيسي أو فرعي تابع للأمم المتحدة ، بما في ذلك مجلس الأمن ، من شأنه أن يضيف أية مشروعية أيا كانت أو أن يفسر على أنه يعني الاعتراف الصريح أو الضمني باتفاقية السلام بين مصر واسرائيل " .

وهذا وارد في الوثيقة (A/34/284-S/13354) التي تم توزيعها ضمن عدة وثائق أخرى تحت هذا البند من جدول الأعمال . ان مجموعة الدول العربية المعنية قد عززت هذه الوثيقة المدوانية بطائفة أخرى من الوثائق من نفس النوع ، وكما اتضح لنا في بداية الدورة ، فانها تسعى جاهدة الى الحصول على ما تريد .

ومنذ أسبوع فقط فان الجمعية العامة اعتمدت قرارا وهو (A/RES/34/65B) في محاولة جديدة لعرقلة التقدم في العملية البناءة والايجابية ، تلك العملية الجارية الآن في سياق الصراع العربي الاسرائيلي منذ ثلاثين عاما . وفي الوقت الذي تزعم فيه هذه الدول أنها تلتزم بميثاق الأمم المتحدة ، فاننا نجد أن هذه الوثيقة من حيث الجوهر ، قد حاولت أن تقلب الموقف رأسا على عقب فيما يتعلق بالمبرر لوجود الأمم المتحدة ، وهو الذي يتمثل في الحيلولة دون الحرب واحلال السلام . وبعبارة أخرى ، فان هذا القرار يعد مناقضا لميثاق الأمم المتحدة وما تحويه أحكام القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لمجلس الأمن . واننا قد أحطنا علما بأن الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في المنظمة قد قررت أن هذا القرار ليس له أهمية كبرى واننا سوف نتصرف على هذا الأساس .

ان الدول العربية الراضة في هذه الجمعية وأنصارها خارج العالم العربي يحاولون أن يعتمدوا على أغلبية عددية تعتمد القرارات المتطرفة التي تمليها الحكومات العربية والمنظمات العربية المتطرفة . ان سياسات معسكر الرفض يتم تطبيقها بالوسائل المختلفة ، سواء كانت دبلوماسية ، أو اقتصادية أو عسكرية . ولكنها جميعا تشكل جزءا من حملة واحدة .

ان الدول المعنية تسعى الى تقويض اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل مع التهديد باستخدام البترول كسلاح للردع الدبلوماسي . ان المقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية التي حاولت الدول

العربية أن تفرضها على اسراييل منذ ثلاثين عاما قد تم مدها الى أطراف ودول أخرى تقيم علاقات تجارية أو دبلوماسية مع اسراييل . وبالإضافة الى ذلك ، فان هذه الدول تقوم بابتزاز ودعايئة بنفيضة هنا في الأمم المتحدة .

سوف أحاول أن أدلل على كيفية أن سياسات دول الرفض ومنظمة التحرير الفلسطينية تترجم الى الواقع الحي في ميدان الأحداث . وليس أدل على ذلك مما جرى في لبنان .

في نظر العرب ، فان الموقف هو على النحو التالي : ان كل شيء في لبنان شمال نهر الليطاني يمثل السعادة والأمن والسلام ، والضوء يسود في كل مكان . وان السوريين وجيش الاحتلال قد عادوا الى ديارهم يهتمون بحقولهم وان منظمة التحرير الفلسطينية قد أعادت بيروت لأصحاب الحق . وان السلطة اللبنانية قد أصبحت مستقرة وأعيد بناؤها . وفي بيروت سقطت الحواجز والمتاريس كما أن الشوارع التي تم اجتياحها قد أعيد بناؤها وأعيد بناء الفنادق والمنتديات والملاهي . ولكن في الواقع ، فان الموقف جنوب نهر الليطاني مختلف تماما . هنا ، على النقيض من ذلك ، نجد مشاهد العنف واراقة الدماء بصورة مستمرة . وان من يحاولون الترويج لهذه المأساة يقولون أن هناك منظمة التحرير الفلسطينية المحبة للسلام والبريئة . وعلى الصعيد الآخر نرى " الميليشيا المسيحية " و " اليمين المتطرف " . وقصارى القول ، أنهم يمثلون الشر بعينه . ويتأييد قوات " الميليشيا لليمين المتطرف " ؛ فان الاسرائيليين بذلك يحاولون أن يدبروا المؤامرات والمناورات ويقومون بعمليات تدمير ويتدخلون في شؤون كافة الدول .

ومهما بدا الخوف من هذا الموقف فانه يتطلب حلا عاجلا : تمزيق " الجناح اليميني للميليشيا المسيحية " ووقف الدعم من حليفتها اسرائيل ، وبهذا يعود الهدوء وينتشر تلاقيا في الجنوب المتوتر . ان الأمر بهذه البساطة .

ان أيامنا تتميز بالقلقل وعصرنا هو عصر الحقائق المشوهة الملتوية . ومع ذلك فان أزمة لبنان بصورتها الحالية وحلها الممكن يصعب على معظم الشعوب قبولها . ومنذ أن حقق لبنان استقلاله عام ١٩٤٦ فان النظم العديدة التي تولت السلطة في دمشق لم تمتنع عن الاعتراف الدبلوماسي بلبنان فحسب بل انها بالكاد أخفت رغبتها في ابتلاع ذلك البلد داخل سوريا الكبرى . وفي السنوات الأخيرة فان هذه الأطماع قد لقيت دفعة جديدة نظرا لرغبة سوريا في عبور مرتفعات الجولان والاتجاه نحو حدود لبنان مع اسرائيل للحصول على مرونة أكبر لعملياتها ولقواتها المسلحة في الهجمات القادمة على اسرائيل في اطار الجبهة الشرقية التي أنشأها معسكر الرفض . ان هذه المناورات من جانب سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية الارهابية قد تأيدت في مؤتمر القمة لوزراء الخارجية العرب الذي عقد في تونس في الفترة من ٢٠ الى ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ . هذا المؤتمر الذي داس بالأقدام النداءات العديدة التي أطلقها لبنان لاحترام سيادتها ووحدة أراضيها .

وفي واقع الأمر ربما من أشد التهديدات للسلام في الشرق الأوسط " الجبهة الشرقية " للرافضين التي تضم قوات الأردن وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية . ان الكميات الهائلة من الأسلحة المتطورة التي تمتلكها هذه الدول ، بلا شك ، سوف تزيدها زمن الحرب الترسانات المتاحة لها من بين دول الرفض العربية الأخرى .

ان الدول العربية تمتلك اليوم ٥٠٠ جندي أكثر من قوات حلف شمال الأطلسي وقوات مدفعية تزيد ثلاث مرات عن القوات المشتركة لحلف شمال الأطلسي ، كما أن لديها ٣٠٠٠ دبابة وعدة مئات من الطائرات الحربية أكثر مما لدى حلف شمال الأطلسي . ان قوات " الجبهة الشرقية " وحدها - سوريا والعراق والأردن والمملكة العربية السعودية - تعادل قوات حلف شمال الأطلسي في الرجال والدبابات ولديها ضعف ما لدى حلف شمال الأطلسي من مدفعية . ان قوات البلدان العربية في عام ١٩٨٠ سوف تعادل قوات حلف وارسو وقوات حلف شمال الأطلسي وتبلغ ثلاث مرات قوات الصين الشعبية . وفيما يتعلق بالقوات البرية فان الدول العربية لديها الآن دبابات تعادل ما لدى الولايات المتحدة ومدفعية أكثر مما لدى الولايات المتحدة .

وفي الواقع وطبقا للكتاب السنوي لعام ١٩٧٩ لمعهد أبحاث السلام الدولي في استكهولم فان العراق أصبحت أكبر الدول المستوردة للأسلحة في العالم الثالث . ومنذ عام ١٩٧٣ قد فتحت الطريق لامتلاك الأسلحة على مدى لا تستطيع الا أن تمتلكه دولة تستخرج البترول لشراء السلاح فقط . ان حجم التوازن العسكري الذي نشر في عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ من جانب معهد الدراسات الاستراتيجية سجل أن الزيادة في الميزانية العسكرية للعراق تبلغ ٢٥ في المائة ، والتقريب وارد في النيويورك تايمز في ٤ آذار/مارس ١٩٧٩ وقد ذكر أن العراق قد ضاعفت من قواتها البرية والجوية . وبالإضافة إلى ذلك فان صواريخ أرض - أرض " سكود " و " فوج " الموجودة في العراق تستطيع أن تقضي على المراكز المدنية الحيوية في اسراييل عن بعد . ان تكديس الأسلحة في الأردن وسوريا لم يتخلف عن ذلك . ونجد أن سوريا ، على سبيل المثال ، وطبقا لصحيفة النيويورك تايمز بتاريخ ٢٩ آب/اغسطس ١٩٧٩ ، حصلت على ٧٠ من دبابات ت - ٧٢ المتطورة من الاتحاد السوفياتي ، وهذه الدبابات لم تعط إلى جميع دول حلف وارسو . أما الأردن فقد ضاعفت أيضا من عدد طائراتها الحربية ووسعت من قواتها المسلحة وقواتها الميكانيكية .

ان هذا التكدس المكثف للأسلحة في " الجبهة الشرقية " قد واكبها هجوم دبلوماسي في الأمم المتحدة من أجل ضمان أن تكون يهودا والسامرة قاعدة متقدمة لدول الرفض ومنظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق حلمها جميعا ألا وهو القضاء على اسراييل .

وعلى ضوء التجربة الماضية والواقع الحاضر لا يوجد ما يدعو اسراييل إلى الاقلال من أهمية النوايا الحقيقية لجبهة الرفض أو تجاهل هذه النوايا . ان تهديد أمن وسلم اسراييل أمر واقعي ، وان الراضين لا يخفون نواياهم في بياناتهم العامة ومناوراتهم العدائية . ورغم ذلك فان بعض الدول التي تقف موقف المتفرج تطالب اسراييل بما لا يمكن أن تطلبه نفسها كدولة ذات سيادة وأن تعرض مراكز سكانها للتهديد العسكري لهذه القوة . وعلى سبيل المثال أن تضع مطاراتها الدولية ضمن مدى الصواريخ المضادة للطائرات التي تمتلكها هذه القوات المعادية . أي أن تعرض وجود اسراييل للخطر .

ان اسراييل لا يمكن أن يتوقع منها أن تعتمد سياسة النعامة في هذه الأزمة لأن ذلك يعرض
 كيائها للخطر . ولهذا السبب فان اسراييل قد اختارت المنهج الأصعب الذي ورد في اطار
 اتفاقيات " كامب ديفيد " . ان هذا الاطار قد برهن على أنه الطريق البناء الوحيد من أجل تحقيق
 سلام في هذه المنطقة منذ ٣٠ عاما .
 ان معاهدة السلام بين اسراييل ومصر قد ترجمت الى الواقع . ان اسراييل قد أكملت
 الانسحاب الخامس لقواتها من سيناء ، وأخيرا فقد أعدنا الى مصر جبل سيناء طبقا للجدول الزمني
 المتفق عليه وكذلك آبار البترول في خليج السويس . ان رئيس الوزراء بيغن والرئيس السادات
 يلتقيان على أساس منتظم ، وأن عملية اعادة الحياة الطبيعية بين الدولتين تتقدم الى الأمام دون خوف
 من الراضين .

وبالاضافة الى ذلك بينما الدول العربية تنشغل هنا بالمهارات الكلامية داخل الأمم
 المتحدة فان اسراييل ومصر ولجانها تنشغل بعملية التفاوض على أساس مبدأ الحكم الذاتي للمغرب
 الفلسطينيين لفترة خمس سنوات في يهودا والسامرة وقطاع غزة ، وسيتم ممارسته عن طريق مجلس
 للإدارة المحلية .

بالاضافة الى ذلك فان المفاوضات في اطار اتفاقيات كامب ديفيد تتوخى انسحاب الحكم
 العسكري الاسرائيلي وادارته المدنية يتبعهما اعادة انتشار القوات الاسرائيلية المتبقية في أماكن
 أمن محددة . كما أنها تتوخى التوصل الى اتفاق حول الوضع القانوني ليهودا والسامرة وقطاع غزة
 وعقد معاهدة سلام بين اسراييل وبين الأردن يتم فيها الاتفاق بشأن تحديد الحدود بين البلدين .
 ونحن نثق بأن هذه المفاوضات سوف تتم بنجاح طبقا للجدول الزمني الذي تم وضعه في اطار
 اتفاقيات " كامب ديفيد " .

ان اطار اتفاق كامب ديفيد للسلام في الشرق الأوسط قائم على أساس ووارد في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) . وبما أن هذه الحقيقة تغيب عن الأبصار في أغلب الأحيان ، فاسمحوا لي أن أقتبس من الفقرة الأولى من الاطار ، انها تنص على :

" ان الأساس المتفق عليه من أجل تسوية سلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو

قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بكل حذا فيره " .

ويجب أن يفهم أن أى محاولة للتلاعب بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، يمكن أن تعرض عملية السلام للخطر . ان أية وثيقة للجمعية العامة تشير الى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) بطريقة انتقائية وجزئية لا تتفق مع نص وروح هذا القرار ، ونفس الطريقة ، فان أى قرار للجمعية العامة يتجاهل حق اسرائيل بينما يحيد ويخدم مصالح خصومها لن يكون مشمرا بالمره . هذا هو منهج الرافضين العرب الذين لزالوا ينكرون الحق الثابت للشعب اليهودى في تقرير المصير والا استقلال الوطني والسيادة داخل أراضيه .

لقد دفع الرافضون الجمعية العامة بالتدرج نحو تحقيق أهدافهم وأغراضهم . لهذا ، فقد تم اعتماد كثير من القرارات من طرف واحد ، حتى أصبحت الآن تشكل أحد مظاهر معارضة التوصل الى تسوية سلمية في الشرق الأوسط .

وفي مقابل ذلك ، فعندما استجاب الرئيس السادات للدعوة التي قدمها له رئيس الوزراء بيغن لزيارة القدس ، فقد تطورت الأحداث بسرعة كبيرة ، فعلى الرغم من ثلاثين عاما من العداوة ، فقد تم وضع اتفاق سلام شامل في الشرق الأوسط ، وتم توقيعه بين مصر واسرائيل خلال ١٦ شهرا في ٢٦ آذار / مارس من هذا العام . ان هذه الانجازات قد تحققت في فترة قصيرة جدا من الزمن .

ان رد الفعل الهستيرى للدول العربية الراضة لمفاوضات السلام بين مصر واسرائيل واطار الاتفاق في كامب ديفيد واتفاقية السلام بين مصر واسرائيل انما يضيف دليلا بالنسبة للباب المشكله اذا كانت هناك حاجة الى هذا الدليل . انه لا أقل ولا أكثر من عدم رغبة الرافضين لقبول فكرة دولة يهودية بغض النظر عن المسائل المتعلقة بالأراضي . وبالتالي فانهم لا يستطيعون أن يقبلوا حقيقة أن دولة عربية ، والتي كانت في حرب مع اسرائيل لثلاثين عاما ، قد عقدت الآن اتفاقية سلام مع اسرائيل ، وفي الوقت ذاته قامت مع اسرائيل بايجاد حل شامل للمظاهر الأخرى للنزاع العربي - الاسرائيلي .

ومن خلال معايير القانون الدولي ، فان عقد اتفاقية السلام ، والعزم على الاستمرار في عملية السلام ، لا يعد فقط موقفاً شرعياً ، بل أيضاً موقفاً مرغوباً وتحمد عليه دولتان ذواتا سيادة . وليس هناك طرف أو أطراف ثالثة ، لها أى سلطة شرعية أو معنوية لكي تتسائل عن أو تنكسر هذه الاتفاقيات من حيث صحتها القانونية .

وفيما يتعلق بمناطق أخرى ومسائل دولية أخرى ، فان الجمعية العامة قد رحبت بخطوات ومبادرات أخرى عن طريق اتفاقيات أولية أو تقدم جزئي سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو الأمن . لماذا ان يواجه هذا التقدم التاريخي نحو السلام ، المتمثل في اطار اتفاقيات السلام بين مصر واسرائيل في كامب ديفيد ، كل هذا العداء وسوء النية ؟

ان الاجابة بسيطة واضحة . ان هذه الاتفاقيات لا تتفق مع رغبة الدول العربية الراضية ومنظمة التحرير الفلسطينية الارهابية ، في أن تحطم اسرائيل على مراحل ان لم يكن بضربة واحدة . انها تفسد الخطط العسكرية للرافضين ، كما أنها لا تناسب مصالح حلفائهم ، البعيد منهم والداني والذين يرغبون في مواصلة الاستفادة من الصيد في الماء العكر في الشرق الأوسط .

ان مشروعات القرارات التي ستقدم بشأن هذا البند ، مثل تلك المشروعات التي تم اعتمادها في السنوات الماضية داخل الجمعية العامة ، تبعدنا عن مناقشة مراكز التوتر الحقيقية في الشرق الأوسط ، وتبعدنا أيضاً عن اتباع طريق السلام . انها تخدم الغرض الذي لا يمكن وصفه الا بأنه يتعارض مع الطريقة البناءة للسلام التي تنتهجها كل من مصر واسرائيل . وانا ما استمرت الجمعية في تشجيع الدول العربية الراضية وأداتها الطبيعية منظمة التحرير الفلسطينية الارهابية ، بالاضافة الى مؤيديهم من خارج الشرق الأوسط ، فان الأمم المتحدة سوف تكون بكل أسف قد أضرت أمام التاريخ بقضية السلام .

ان الوظيفة الأساسية للأمم المتحدة هي تعزيز السلام في المجتمع الدولي . وانا لم تستطع الأمم المتحدة أن تفعل ذلك بالنسبة لهذه القضية ، فعليها أن تمتنع - على الأقل - عن اعتماد قرارات تتعارض مع السلام .

لقد سرنا مع جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية في طريق طويل سوف يؤدي بنا الى السلام والى العلاقات الطبيعية بين اسرائيل وبين جميع جيرانها . وبعد أربعة حروب دامت

٣٠ عاما ، فان شعب اسرائيل ، أكثر من أى وقت مضى ، يتوق الى تحقيق السلام . انه يرحب بالتقدم الذى أحرز نحو عهد من الحوار والتصالح في الشرق الأوسط . ان أى جهود تعوق هذا التحرك سوف تبوء بالفشل ، وان قضية السلام سوف تنتصر .

السيد هاندل (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان النزاع في الشرق الأوسط يبدو في هذه الدورة للجمعية العامة ، مرة أخرى ، كمجموعة مشاكل لم تحل بعد . ولا يمثل الحل السلمي والعدل لهذه المشاكل أحد المهام الملحة للسياسات الدولية الحالية فحسب ، ولكنه يمثل أيضا شرطا مسبقا هاما لتكليل الهدف الرئيسي لهذه المنظمة بالنجاح ، وهو ، صيانة سلام دائم وعدل في جميع أنحاء العالم .

لقد أكد العام الماضي من جديد تجربة السنوات الماضية ، أى انه بغية انجاز تقدم حقيقي في القضاء على بؤر التوتر الخطيرة في الشرق الأوسط ، لابد أن يتم العمل على أساس الحل الشامل وبمشاركة جميع الأطراف المعنية واحترام مصالحها الحيوية . في هذه الفترة تأزم الموقف بسبب محاولة حل النزاع عن طريق المفاوضات المنفردة ضد رغبة الأمة العربية وخارج اطار الأمم المتحدة .

لقد كان من رأينا دائما أن مثل هذه المفاوضات المنفصلة في الشرق الأوسط ، أينما عقدت - سواء في خيمة عند خط الكيلومتر ١٠١ ، أو في القدس ، أو في القاهرة ، أو في كامب ديفيد - انما تتعارض والمصالح الحيوية للأمة العربية . ونظرا لأنها لم تتناول المشكلة بشكل شامل ، وخاصة فيما يتعلق بالمطالب المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، فانها لن تؤدي الى اقامة سلام ، ولكن الى استمرار عدم الاستقرار* .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد ماكينا (ليسوتو) .

وهكذا ، فان الأحداث التي تمت بالفعل تؤكد تماما موقفنا الذي عبرنا عنه مرات عديدة من فوق هذا المنبر . وفي الواقع ، وتحت ستار المفاوضات بشأن " عملية سلمية " ، وكذلك بشأن ما يسمى بالحكم الذاتي الإداري ، فان الدوائر الاسرائيلية الحاكمة تواصل تصعيد هجماتها العدوانية ضد لبنان ، وتواصل جهودها أيضا لخلق الظروف المواتية للضم الدائم للأراضي العربية المحتلة ، وان نتحدث من وجهة نظر منظمنا ، فانها تواصل رفضها لاحترام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

وهكذا ، فان السياسات الاسرائيلية ذاتها قد أظهرت بشكل واضح أن الاتفاقات المنفردة لم تقرب من السلم أبدا فحسب ، ولكنها على العكس من ذلك قد زادت من تشعب الموقف وتعقيده . ومن الحفيد أن ندرك في هذا الصدد ، اننا قد ابتعدنا اليوم بشكل كبير عن التسوية السلمية في الشرق الأوسط أكثر من تلك الفترة المعروفة بالبيان السوفياتي الأمريكي المشترك في الأول من تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧ .

ولقد أدركت البلاد العربية ، وخاصة الشعب العربي الفلسطيني ، الهدف الحقيقي من المحادثات الثلاثية وقد أصبحت قادرة على أن تشكل جبهة رفض مشتركة للاتفاقات المنفردة . وتؤيد تشيكوسلوفاكيا تماما هذا الموقف للبلدان العربية وهي تعبّر معها عن معارضتها لأية محاولات تستخدم إطار الأمم المتحدة بهدف تحقيق أهداف كامب ديفيد .

لقد حان الوقت الذي أصبح الرأي العام العالمي فيه أكثر ادراكا لجوهر النزاع والحاجة الى حل عادل له . وهناك عدد كبير من الوفود التي لم تعد ترغب في مراقبة المناورات الزائفة سنة بعد أخرى ، ولكنها تطالب بالحل العادل المنصف لمسألة الشرق الأوسط ، وتطالب أيضا بممارسة ضغط على المعتدي لاجباره على احترام قرارات الأمم المتحدة . ولقد تميزت الشهور الماضية بتزايد الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وبزيادة التفهم للحاجة الى تطبيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني . ولقد سئم الرأي العام العالمي من مراقبة الخدع الدبلوماسية المتجددة من جانب الدوائر الاسرائيلية الحاكمة ، وحمايتها . ان المناقشة في هذه الدورة للجمعية العامة وكذلك أنشطة مجلس الأمن خلال العام ، تؤيد هذا التطور بشكل واضح . ولقد أعربت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن مواقفها بوضوح في القرارات التي اعتمدها الجمعية

العامه بشأن قضية فلسطين . وقد أيدت تشيكوسلوفاكيا تماما هذه القرارات التي تؤكد فيها الجمعية من جديد أن السلم العادل في الشرق الأوسط لا يمكن ضمانه دون حل المشكلة الرئيسية وهي قضية فلسطين ، ورفض الاتفاقات الجزئية والمعاهدات المنفردة التي تتعارض مع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

كما تم التأكيد من جديد على أن السلم الدائم لا يمكن تحقيقه دون مشاركة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني . ويتضمن اتفاق الرأي الدولي العريض أيضا المواقف التي اعتمدت في محافل دولية هامة مثل المؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في هافانا .

لقد كانت تشيكوسلوفاكيا دائما الى جانب النضال العادل للشعوب العربية . ان موقفنا هذا متماسك ، وهو يمثل جزءا لا يتجزأ من تحالفنا المناهض للامبريالية - وهو موقف تقليدي - مع حركة التحرر الوطني للبلاد العربية . ونحن نرغب في اقامة الشروط الكفيلة بتحقيق السلم في الشرق الأوسط ، ويجب على منظمنا الآن أن تعتمد قرارات تعبر عن الوضع الحقيقي ، وأن تمهد الطريق لجهود جماعية يكون من شأنها وحدها ايجاد حل لأزمة الشرق الأوسط .

واليوم ، وكما أكد السيد بوهسلاف شنوك وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا في بيانه الأخير الذي ألقاه أمام الجمعية الاتحادية لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، فانه من واجبنا أن نوضح موقفنا المبدئي وهو أن الحل الشامل الوحيد لآثار العدوان هو حل يتضمن أولا ، انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ . ثانيا ، احترام حقوق الشعب العربي الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير بما في ذلك حقه في اقامة دولته الخاصة به . ثالثا ، ضمان حق جميع الدول والشعوب في المنطقة في وجود سلمي وآمن . وأكرر ، أن مثل هذا الحل الشامل وحده بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، هو الذي يمكن أن يوفر الطريق نحو سلم حقيقي دائم وعادل في الشرق الأوسط .

وتلك هي الأهداف التي ستعمل سياسة تشيكوسلوفاكيا الخارجية على تحقيقها .

السيد بهات (نيبال) (الكلمة بالانكليزية) : لقد ظلت مشكلة الشرق الأوسط —ط
احدى المشاكل التي لم تحل ، أمام الأمم المتحدة خلال الثلاثين عاما الأخيرة . ولقد كانت هناك
جهود جادة من أجل ايجاد حل لهذه المشكلة داخل الأمم المتحدة وخارجها . وخلال هذه
الفترة ، فقد نشبت أربع حروب أثبتت عدم جدوى استعمال القوة ، كوسيلة لحل المشاكل . وخلفت
كل حرب ، في الواقع ، تركة مثقلة بالمرارة وزادت من تعقد تلك المشكلة الصعبة . واننا لمقتعون
بأن الحل السلمي القائم على أساس الاعتراف بحقوق كل طرف في النزاع هو الذى يمكن أن يؤدي وحده
الى سلم دائم في هذه المنطقة .

ولتحقيق مثل هذا الحل السلمي ، فان جو الريبة والعداء ينبغي أن يحل محله تصميم
كل طرف من الأطراف على العمل بحزم بحثا عن الطرق والأساليب لتسوية سلمية لجميع المسائل
البارزة . ونحن نعتقد أن الاطار الأساسي للسلام قد تم توفيره في القرارات العديدة التي اعتمدها
الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة قراوى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ولقد حددت
هذه القرارات ، بوضوح ، العناصر الأساسية لمشكلة الشرق الأوسط وهي : انسحاب القوات
الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة ؛ والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في وطنه ؛ وحق كل
دولة في المنطقة في أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها . ان أية مبادرات جادة من أجل
السلام تهدف الى ايجاد حل دائم وعادل لهذه المشكلة ، ينبغي أن تأخذ هذه العناصر الحيوية
في الاعتبار . ولقد قدم قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) منهاجا متوازنا لحل
مشكلة الشرق الأوسط . وقد أيدت نيبال مبادرات السلام ، والتي تهدف الى تطبيق هذه
القرارات .

وتستمر الأمم المتحدة في توفير أفضل محفل للأطراف المعنية من أجل التوصل الى تفاهم ،
وتخلق بذلك جو من الثقة والطمأنينة ، وهذا أمر ضرورى لاقامة سلم دائم في المنطقة .
ونحن ندرك أن جوهر المشكلة يكمن في ايجاد طريقة عادلة لتحقيق الحقوق المشروعة للشعب
الفلسطيني ، كما نعتقد بحق هذا الشعب في وطن خاص به ، ولا يمكن لأى قرار يتجاهل هذا العامل
أن يبقى طويلا .

لقد أيدنا دائما العناصر الأساسية لقرارات مجلس الأمن كجزء من الصيغة الشاملة . ومن أجل سلم دائم ، فانه ينبغي أن تطبق هذه الصيغة بالكامل . ولقد رحبنا باتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر واسرائيل التي تلت هذه الاتفاقيات . وفي رأينا ، فان هذه الاتفاقيات تعتبر خطوة أولى نحو سلام شامل وتسوية نهائية للمشكلة . ان هذا الهدف - كما ذكرت - يتطلب التفاوض بمشاركة جميع الأطراف المعنية بالنزاع . وقد أيدنا دائما مبادرات حفظ السلام داخل الأمم المتحدة ، ونحن نسهم بقواتنا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، ونعبر عن ارتياحنا لما قامت به في هذا الشأن . ان هذه التدابير هامة ، ولكنها مؤقتة ، وان ارادة الأطراف المعنية فقط هي التي يمكن أن تؤدي الى حل نهائي . ولهذا ، فنحن نطالب جميع الدول المعنية بأن تبذل كل ما في وسعها في اطار ميثاق الأمم المتحدة وفي اطار قراراتها ذات الصلة ، حتى تستطيع جميع شعوب المنطقة أن تعيش في سلم وأمن .

السيد روسين (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : ان هــهـه المناقشات تفتح الباب أمامنا جميعا لنرى حصيلة أحداث العام الماضي في الشرق الأوسط ولنستعرض ما تم انجازه وما لم يتم انجازه صوب السلام الذي يعد هدفا مشتركا .

ان أعضاء هذه الجمعية يتفقون مع بعض الاستثناءات ، على أن أساس السلم يتمثل في قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . هذان القراران ينبعان مباشرة من مبادئ الميثاق التي تتطلب التسوية السلمية للمنازعات والتزام كافة الأعضاء بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية واستقلال كافة الدول ، واذ كنا جميعا متفقين على أن هـهـه الأساس ضرورية للسلام فهناك وسائل كثيرة لبلوغ هذه الأهداف .

انني لا أتوخى الصراحة اذا لم أقل من البداية ان وفدنا قد استشعر خيبة الأمل حيال البيانات التي أدلى بها بعض المتحدثين في المناقشة التي دارت حول قضية فلسطين . وحينما يتم عمل كل شيء والادلاء بكافة البيانات ، سيبقى تساؤل عما اذا كانت المناقشات التي دارت ، والقرارات التي اتخذناها قد خدمت قضية السلام ؟ ولا ينبغي أن يفرب عن بالنا ان اهدافنا لا تتمثل في الحبارات البلاغية على حساب بعضنا البعض . ان هدفنا ينبغي أن يتمثل في دفع قضية العدل واجراء مفاوضات بين الخصوم .

ان الانطباع المستخلص من العديد من البيانات هنا يتمثل في انه لم يتم احراز تقدم صوب السلام التام والشامل ، وينبغي أن نلقي نظرة سريعة على بعض الأحداث والوقائع الهامة . ففي ٢٦ اذار/ مارس من هذا العام تم توقيع اتفاقية سلام بين مصر واسرائيل ، تدعو الى الانسحاب الكامل لاسرائيل من كافة الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ وبعد ذلك بشهر بدأت المفاوضات بين ممثلي مصر واسرائيل ، وهي تستهدف أن تقوم الحكومتان بتوفير الاستقلال الذاتي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة كخطوة أولى نحو احقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومعالجة القضية الفلسطينية من كافة جوانبها . ان ممثلي الأردن وفلسطين قد دعوا للاشتراك في هذه المفاوضات ، وان الموعد الأقصى لانجاز هذه المحادثات هو ٢٥ ايار/ مايو القادم . وان حكومتي - وكذلك حكومة مصر - يحدوها الأمل في أن يكون في الامكان لمثلي فلسطين أن يشاركوا في هذه المفاوضات مع ممثلي المملكة الأردنية الهاشمية .

ان هذه المحادثات سوف تكون الاطار القابل للاستمرار والموجود في متناولنا لحل المشكلة المعقدة التي ينبغي أن نجد لها حلاً. وفيما يتعلق بنا فاننا على استعداد لقبول أى اقتراح بناءً من شأنه أن يقربنا من اتفاقية ونتعهد بأن نحترم معالجة القضية الفلسطينية بكافة جوانبها بما في ذلك احقاق الحقوق المشروعة للفلسطينيين. ونعتقد بقوة ان هذا من الأمور الحيوية في التسوية السلمية ، ولا يمكن أن يتحقق الا بفضل المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية .

من الجلي بالنسبة لنا جميعا ان هناك الكثير الذى ينبغي أن نعمله . ان سكان الأراضي المحتلة لا يستطيعون اتخاذ قرارات أساسية تتعلق بحياتهم اليومية وظروفهم السياسية القادرة وان العملية التي بدأها ينبغي أن تستمر حتى يفدو ذلك واقعا عمليا وحيا ويجب ألا يغرب عنـنا بالنـا ما تحقق من تقدم ، وبالتالي أن نتناول بواقعية وثبات وحزم المهمة التي تتعلق بمعرفة كيفية احراز تقدم لانجاز ما تم انجازه ولاستكمال الطريق .

السيد بوعبياد اغا (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : مرة أخرى تحتل قضية الشرق

الأوسط مكان الصدارة في مناقشات الجمعية العامة . وخلال هذه المعالجة الدورية والوجود المستمر لهذا البند على جدول الأعمال تلوح في الأفق الشواغل التي تعترى المجتمع الدولي حيال موقف يتسم بالصراع ويحمل في طياته كوارث جساما .

ان أزمة الشرق الأوسط قد ولّدها اقامة جسم غريب في قلب الوطن العربي ، يتسم بالعدوانية والنزعة التوسعية في المكان الذي كان الشعب الفلسطيني يعيش فيه . ذلك الشعب الذي أصبح منذ ذلك الحين نهبا للشتم والنفي . ان الاعتداءات الدورية للكيان الصهيوني ضد البلدان العربية المتاخمة لفلسطين المحتلة قد أضفت بعدا جديدا الى المأساة الأصلية .

ان قضية فلسطين هي محور ما يسمى بأزمة الشرق الأوسط وان أى خلط بين الأسباب والناتج وأى معالجة تركز على الآثار وتفغل السبب الأساسي ، سوف تشوه المعطيات الأساسية للصراع وكل معالجة تستهدف ايجاد حل لها .

من أجل ذلك ومن خلال المشاركة في المناقشات فان الجزائر تود أن تبرهن بدهاءة تضامنها والتزامها بالوقوف الى جانب الأشقاء من الدول التي مازالت أراضيها محتلة من قبل المعتديين الصهاينة ، وتعرب عن قناعتها بأن اعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني يمثل الشرط الذى

لا مناص منه لكل تسوية نهائية . اننا عازمون على أن نؤكد هذا الموقف طالما ان المحاولات الأخيرة قد أغفلت عن عمد ضرورة التوصل الى الحل الحقيقي وذلك حتى لا تقدم الضحية تضحيات جديدة ، بسبب الاعتراف القانوني بالمعتدى الذى تلقى أجر سياسة الأمر الواقع والاحتلال بالقوة ، بالتشجيع على مواصلة التشدد في موقفه . ان الموقف الناجم لا يمكن أن يكون هو السلام بأى حال من الأحوال . ومهما ضلل المجتمع الدولي فانه يرفض اليوم أن يؤيد هذا الموقف الجديد في الشرق الأوسط ذلك لأن هذه المحاولة ليست سوى ضلال عابر ، وان اصرار كافة الشعوب العربية بما في ذلك شعب مصر سيتمكن من التغلب عليه .

وفي الوقت الحالي فان المحاولات لتطبيق اتفاقات كامب ديفيد واتفاقية واشنطن قد أوضحت الطبيعة الجزئية المزيفة للحل المنشود من قبل من ينادون به ، لأن هذه المساعي لا يقصد بهما سوى صرف أنظار المجتمع الدولي والدول العربية في المقام الأول واملاء قرار سياسي قائم على الأمر العسكى الواقع على حساب الأبرياء ، والتعهدات الشكلية التي لا يمكن أن تؤدي الى سلام حقيقي في المنطقة .

ان شكوكا حقيقية تعترينا عند القراءة الاولى للوثائق التي وقعت في ١٧ و ٢٢ أيلول /
سبتمبر ١٩٧٨ وفي ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩ . وقد أشار هذا نوعا من الادانة وعدم الاقرار، بسبب
الاجماع على أن حجر الزاوية في أزمة الشرق الاوسط يتمثل في الوفاء بالحقوق الوطنية غير القابلة
للتصرف للشعب الفلسطيني .

ان الاستسلام لا يعني السلام . و اذا كانت أية دولة لها الحق في أن تبرم معاهدات،
فان هناك حدودا طبيعية لا يمكن افعالها والا أصبحت المعاهدة باطلة .

وفي هذه المرحلة لا بد من ايراد بعض الايضاحات في المناقشة ، حيث ان للبعض مصلحة
في ترك أمور معينة دون وضوح . ولتبرير عمل النظام المصري ، يؤكد البعض أن كل دولة لها حق
سيادي في ابرام المعاهدات وان هذا يعد مبدأ اساسيا في القانون الدولي . ان أحدا لا يستطيع
أن يشكك في حجة هذا المبدأ ، ولكن على النقيض من ذلك ، فان أحدا لا يستطيع أن يففل
الحدود الطبيعية لهذا المبدأ . ان أية دولة حرة في ابرام أية معاهدة ، الا اذا كانت هذه
المعاهدة لا تتفق والقواعد الآمرة للقانون التي لا تحتل أي استثناء أو أي مروق ، مثل حق الشعوب
في تقرير المصير . ان اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة واشنطن تنتهك الحقوق الوطنية للشعب
الفلسطيني . ولقد ابرم النظام المصري على هذا النحو معاهدات تتناقض مع القانون الدولي .
ان الأمم المتحدة التي أكدت على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وجدت
نفسها بصدور معاهدات واتفاقات تصطدم بهذه الحقوق ولم يكن بوسعها الا أن تدين ذلك ، والا
فانها سوف تنكر المبرر لوجودها .

ان النضال غير المتكافئ للشعب الفلسطيني ضد عدو مدجج بالسلاح ، لا توقع عليه الجزاءات
ويحظى بتأييد غير محدود ، انما يجعلنا نعرب عن احترامنا واعجابنا بهذا النضال . ان قضية
الشعب الفلسطيني تحظى بتأييد متزايد ، وهي في المرحلة الحالية تشكل العنصر المحرك للتيار
التحرري العربي في مواجهة مؤامرات الامبريالية والصهيونية في محاولة فرض هيمنتها على المنطقة
بسبب الامكانيات الاقتصادية والموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة التي تشكل الملتقى لطرق قارات
ثلاث . ويؤدي هذا الى ازكاء الاطماع بالنسبة لاسرائيل ومؤيديها .

ان اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة واشنطن تؤدي الى تصفية المقاومة الفلسطينية ، عنصر
التقدم والتغيير في المنطقة .

ان اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة واشنطن ، تعني تكريس اسرائيل كحارس وكجسر
للامبريالية في المنطقة .

وبعد انهيار النظام الاقطاعي للشاه وظهور الثورة الايرانية ، فلقد حل محل محور طهران
تل أبيب ، محور تل أبيب القاهرة ، وذلك لان هذا المحو كان يستهدف التأثير على السياسات
العربية بصورة تتفق ومصالح الامبريالية في المنطقة .

ان اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة واشنطن ، تشكل تكيلا لمحاولة السلام على الطريقة
الامريكية ، وقد اصطحب هذا بتميز سياسة الكتل وتغلغل الدولة العظمى في المنطقة واضعاف
الاستقلال الوطني .

وتنصب الولايات المتحدة نفسها حكما وطرفا من خلال معاهدة لا يمكن نعتها وهي تقوم
بصورة عسكرية كضمان لانهاء حالة الحرب بين النظام المصري والكيان الصهيوني وذلك ضد الدول
العربية المجاورة .

ان الدور الذي آل الى الولايات المتحدة الامريكية ، انما يثير اخطارا وهو مشحون
بتهديد للسلم في المنطقة . ان منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان يعلمان ذلك تمام العلم بسبب
ما عانتاه منه .

وبدلا من أن يؤدي ذلك الى التقليل من عدوانية الكيان الصهيوني ، فانه يهدد السيادة
السياسية ووحدة أراضي لبنان تلك الدولة السلمية التي تتضامن بصورة طبيعية مع الشعب الفلسطيني .
ولأسف فان المجتمع الدولي لم يتأثر مما تعرضت له لبنان . ومع ذلك ففي سياق المفامرة
اللبنانية ، فان اسرائيل توضح أبعاد صلفها واغفالها لمنظمتنا ، ان تواصل بعزم شيطاني حربها
لابادة السكان المدنيين في جنوب لبنان الذين لم يقتروا من جرم سوى انهم يحاولون أن يقدموا
المأوى للاجئين الفلسطينيين .

ان الاعتداءات الصهيونية ضد لبنان ، لبنان المصلوب ، تبرهن على ارادة اسرائيل في
تحطيم التضامن النضالي بين الشعبين الفلسطيني واللبناني ، ذلك التضامن الذي أحيتة المحنة
والدماء التي أريقت من قبل الشهداء من أجل انتصار الحق . ان أداة القمع الصهيونية ، انما
تتفق والتقاليد الارهابية والرغبة في التصفية الجسدية لزعماء المقاومة الفلسطينية ، وينطلق ذلك من
مفهوم السلام على اطلال الشعب الفلسطيني ولقد أيد النظام المصري ذلك .

ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة واشنطن ، تنظم بجلاء ووضوح التعاون المصري الاسرائيلي لعرقلة حركة التحرر الوطني للشعب الفلسطيني " في أي مكان كان وبكافة الوسائل " حتى خارج الاراضي المصرية .

وهكذا فان التطورات التي تلت ابرام اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة واشنطن المشؤومة بدلا من أن تتحول الى سلام ووثام ، قد ولدت التعاطف في التوتر بسبب تزايد المحاولات التوسعية لاسرائيل ان هذه الطحمة الضارية في تاريخ تحرر الشعوب ، ممثلة في الدور الذي لعبه النظام المصري مع الكيان الصهيوني ، سوف تضع على الاقل حدا لاسطورة اسرائيل بأنها قلعة الحضارة في بيئة معادية . ان هناك حملة متعمدة يتم الخوض فيها بصورة متعننة لضم مدينة القدس واقامة المستوطنات في الاراضي العربية بعد عدوان حزيران /يونيه ١٩٦٧ ، وتغيير الخصائص الجغرافية والتشكيل السكاني للأراضي العربية .

ويجري كل ذلك طبيعة اسرائيل التي تحركها الايديولوجية العنصرية والشيغونية أي الصهيونية . ان اسرائيل تحركها دائما الدوافع العدوانية ودوافع الهيمنة ، وتزود نفسها بأسلحة الابداء بينما تحاول أن تعلن انها محبة للسلام . وتجد اسرائيل في جنوب افريقيا قلعة أخرى للعنصرية والمدوان تشاركها في المذهب والاهداف والاساليب ، وتجد فيها حليفا أكبر في قمع الاماني العربية الافريقية في الحرية والكرامة والتقدم .

ان أزمة الشرق الاوسط سواء كانت مظهرها خفية أو معلنة ، تشكل تهديدا دائما للسلام والأمن الدوليين ، وهي تحمل في طياتها احتمال انفجار عام لا يمكن لأحد أن يفغل احتمالاه أو أن ينتقص من خطورته .

ان عناصر سلام نهائي دائم وعادل معروفة . ان الطريق معروف تماما وقد حددته الجمعية العامة منذ عدة سنوات . ان القرارات التي اعتمدها هذه الجمعية منذ بضعة أيام بشأن قضية فلسطين ، انما هي علامة بارزة جديدة على هذا الطريق .

وحيثما يقوم المجتمع الدولي فقط باستلهاام هذه الحقيقة الا وهي ان السلام والأمن الدوليين لا ينفصلان ، فحينذاك سوف يتمكن من اعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، واعادة الاراضي العربية المحتلة بحيث يغدو الشرق الاوسط مهد الحضارة المزدهرة ، من جديد ، في طليعة الحضارة من خلال التقارب بين الشعوب وتحقيق السلام والسماحة .

السيد البورنوز (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : ان مسألة الشرق الأوسط حيوية

جدا بالنسبة للعالم أجمع ، خاصة وأنها مستمرة في تصعيد خطر التوترات بالنسبة للمجتمع الدولي .
وحيث أننا نتحدث في الأمم المتحدة ، وهي منظمة لصيانة السلام وليس لزيادة التوترات ، لهذا
فاننا نعتقد أن واجبنا الأول هو أن ندعم جميع الخطوات التي تقودنا الى طريق الحل السلمى
للنزاع .

ان بلدى اكوادور يقيم علاقات ودية مع كل من الدول العربية واسرائيل . ويمتد بلدى -
كما فعل في مرات عديدة - أنه بفضة احترام المبدأ الذى يقضي بأن احتلال الاراضي بالقوة لا يعطي
أى حق ، فانه ينبغي اعادة الاراضي العربية المحتلة الى أهلها احتراماً للحق الثابت للشعب
اللسطيني . ولقد أيدنا دائما أنه من الضرورى لكي تتقدم المفاوضات أن نستلهم الاحترام الكامل
لميثاق الأمم المتحدة وأن نعمل على تحقيق حل عادل ودائم من شأنه أن يعترف بالحقوق المشروعة
للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي الاستقلال وفي أراضيه المحددة جغرافيا .

ويجب أن تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات التي تتعلق بمصير الفلسطينيين
مع الأطراف المعنية لتمثل شعبها . وفي نفس الوقت فان الدول العربية المعنية يجب أن تعترف
بشكل كامل بوجود اسرائيل وبحقها في العيش في ظل السلم وداخل حدود آمنة ومعترف بها .
ولهذا فان وفدى يؤيد جميع المفاوضات التي من شأنها أن تحل النزاع بالطريق السلمى .
وقد أعرب وفدى عن فبطته للخطوة المشجعة التي تمثلت في مفاوضات السلام والتي تمت في كامب
ديفيد ، والتي مكنت من اعادة جزء من الاراضي وبعض حقول البترول التي كانت تحتلها اسرائيل
الى مصر . وهذا نموذج للمفاوضات والاتفاقات التي يجب أن تشمل جميع عناصر المشكلة في الشرق
الأوسط .

ومن الواضح في القرار ٢٣ / ٢٨ ألف ، أن محور مشكلة الشرق الأوسط هو قضية فلسطين .
ومن المؤكد أننا نود بكل حرارة أن تتوصل جميع شعوب المنطقة الى اعادة التعايش السلمى الى
هذه المنطقة . ولذا ، فان تعاون قوات الأمم المتحدة لمراقبة السلم في الشرق الأوسط يكتسب
أهمية حيوية . ولكن ، وقبل كل شيء ، فان البحث عن حل بهدف تحقيق السلام يجب أن يتم على
أساس الحل الشامل السلمى الذى نتمناه ليس فقط بالنسبة لدول المنطقة ولكن أيضا بالنسبة للعالم
أجمع .

السيد كوشوبي (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان مشكلة الشرق الأوسط - كما كانت دائما في الماضي - هي من أهم جيوب التوتر ومن أهم الأخطار التي تثير نزاعات مسلحة ، وهي تمثل خطرا على سلم وأمن الشعوب . ان المعتدين الاسرائيليين - وقد شجعتهم الترتيبات المنفردة والواردة في اتفاقات كامب ديفيد ودعم حلفائهم - يواصلون سياستهم العدوانية ضد الدول العربية ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بلبنان وشعب فلسطين . اننا نشهد ازديادا للقهر الذي يمارس ضد الدول العربية وفي الأراضي المحتلة وفي اسرائيل نفسها . وانهم يواصلون سياساتهم الهادفة الى نزع الأراضي التي يمتلكها العرب ، تحت حجج مختلفة ، ويواصلون زرع المستعمرات الاسرائيلية ، مما يشكل جزءا لا يتجزأ من خطة صهيونية واسعة بقصد وضع العالم أجمع أمام الأمر الواقع . ان الادانة العامة من قبل الرأي العام العالمي ، بما في ذلك منظمة اليونسكو ، تنصب على استخفاف اسرائيل بحق الشعوب العربية والشعب الفلسطيني ، وعلى أية محاولات تجريبها اسرائيل لتخيير الوجه التاريخي للقدس .

اننا نشعر بالقلق ازاء الأعمال العدوانية التي تقوم بها اسرائيل ضد لبنان منتهكة بذلك المبادئ الأساسية للقانون الدولي . لقد جعلت اسرائيل من ذلك البلد هدفا لتجارب طائرات F-15 ، ولتجارب القنابل المحرقة وغيرها . وهي في نفس الوقت تقوم بالتدخل في الشؤون الداخلية للبنان وتعمل على تجزئة ذلك البلد .

وينبغي على الأمم المتحدة - كما يعتقد الوفد الاوكراني - أن تعمل على ايقاف الأعمال العدوانية التي تشنها اسرائيل ضد لبنان ، وسوف يسهم ذلك بدرجة كبيرة في اعادة الوضع الطبيعي الى لبنان على أساس احترام سيادة واستقلال وسلامة أراضي هذه الدولة العضو في منظمتنا . ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد الشعب اللبناني في نضاله من أجل ضمان سيادته واستقلاله الوطني والحفاظ على سلامة اراضيه .

وتحت ستار الاتفاقات المنفردة في كامب ديفيد والمعاهدة بين اسرائيل ومصر ، فان القوى الرجعية من خلف الكواليس ، تعمل على زيادة تواجدتها السياسي والعسكري في الشرق الأوسط بغية السيطرة على شعوب هذه المنطقة التي تثور للدفاع عن مصالحها المشروعة ، بما في ذلك الدفاع عن حقها السيادي في التصرف في مواردها الطبيعية . ونحن نرى مرة أخرى بالنسبة للشرق الأوسط ، ما يسمى بالحملات الصحفية الامريكية ضد هذه المنطقة .

ومن الواضح ان المعاهدة المنفصلة التي أبرمت بين مصر واسرائيل ضد ارادة البلدان والشعوب العربية تعتبر أساسا محاولة لاعاقبة تنفيذ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته ، ولتمييز الاحتلال الاسرائيلي للأراضي المختصبة ، بما في ذلك أراضي الفلسطينيين .

وقد أبرمت المعاهدة كاتفاقية رغم ارادة الأمم المتحدة وتتعارض مع التسوية الحقيقية في الشرق الأوسط وتتعارض مع المقررات الأساسية ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة حول هذا الموضوع ، وخاصة ، القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ والقرار ٣٣٨ لعام ١٩٧٨ الصادرين عن مجلس الأمن . وعليه ، فاننا ضد أية محاولة ، من أى شكل ، من شأنها توريث الأمم المتحدة في تنفيذ هذه الصفقة .

من الواضح فشل سياسة اسرائيل قصيرة المدى ، لاسيما وأن الأغلبية الساحقة ممن دول العالم — وقد أكد هذا بصفة خاصة في هذه المناقشة — تعتبر أن المشكلة الفلسطينية جزءا لا يتجزأ لتسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط ، وأنه بدون ايجاد حل أساسي للمشكلة ، لا يمكننا حتى أن نتخيل التوصل الى سلم دائم في هذا الجزء المتفجر من العالم . ومما لا شك فيه أن مصير الشعب العربي في فلسطين تحت الظروف الحاضرة لا يمكن حله وراء ظهور ذلك الشعب وبدون المشاركة الكاملة لمثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، التي وضعت برنامجا بنسبة منذ بداية عام ١٩٧٤ لحل المشكلة الفلسطينية على أساس اقامة دولة ذات سيادة .

ويشير تقرير الأمين العام (A/34/584) ، في صفحة ١٥ ، الى الحقيقة أنه خلال المحادثات المنفصلة أثيرت مسألة مصير الأراضي الفلسطينية ، ولاسيما الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة ويسأل المرء من خول الأطراف في هذه المحادثات لاتخاذ قرار بمصير الشعب العربي في فلسطين ، وأيضا التحدث حول تقديم ما يسمى " الحكم الذاتي الادارى " لسكان هذا الاقليم .

ان هذا " الحكم الذاتي الادارى " أساسا ما هو الا انكارا لسيادة شعب فلسطين وحقه في اقامة دولته المستقلة . ويمكن أن يعتبر فقط محاولة للتصفية الكاملة للمشكلة الفلسطينية . وليس من الغريب أن الشعب العربي في فلسطين رفض بكل قوة مثل هذا المقرر ويطالب باحقاق العدالة المحققة وكذلك حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير كما أعلن ذلك في ميثاق هذه المنظمة .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تعتقد انه يجب التوصل الى تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط وفقا للقرارات الأساسية للأمم المتحدة ، على أساس عدم قبول ضم الأرض عن طريق العدوان ، والانسحاب التام لكل القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وممارسة شعب فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة ، وأيضا ضمان حق كل الدول في الشرق الأوسط في الوجود الآمن والمستقل وفي التطور . وانا مقتنعون بأن تسوية شاملة في الشرق الأوسط يجب أن تأخذ في الاعتبار كافة جوانب نزاع الشرق الأوسط ويجب أن تشترك فيها كافة الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفت بها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى .

ان القضاء على جذور الصراع في الشرق الأوسط عن طريق تسوية عادلة على أساس المبادئ التي أشرت اليها توا سوف يؤدي ليس فقط الى القضاء على منبع اضافي لخطر عسكري وانما يساعد أيضا ، بدرجة كبيرة ، في عملية الانفراج الدولي ، ويساعد في تقليل سباق التسلح وفي اقامة سلم وهدوء في هذا الجزء من العالم .

السيد فيلي فابوى (سيراليون) (الكلمة بالانكليزية) : انا نشارك الأمين العام في وجهة نظره ، الواردة في تقريره حول عمل هذه المنظمة ، ان الشرق الأوسط لا يزال يعتبر من أهم المشاكل السياسية المعقدة التي تتحمل الأمم المتحدة تجاهها مسؤوليات خاصة . ان هذه المسألة هي مركز الاستقرار السياسي والاقتصادى والعسكرى في العالم . وطالما أن عدم الثقة والخلاف والاحباط والعنف لا زال قائما في الشرق الأوسط ، فان العالم سوف يستمر في التعايش مع عنصر يؤدي الى عدم الاستقرار العميق في شؤونه ومع خطر متزايد لكارثة في المستقبل .

وخلال السنوات ، فان مسألة الشرق الأوسط قد أصبحت معقدة دون حل وشيك . ان الموقف قد أدى الى انشاء لجان ووكالات تعالج مظاهر هذا الوضع . وقد أدى هذا الوضع الى وجود أربع وحدات لحفظ السلم — قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وقوة مراقبة فض الاشتباك للأمم المتحدة ، والقوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ، وكل عام فان تقارير كل هذه الأجهزة الخاصة بالقرارات والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن لم تتفد حتى الآن الا القليل جدا منها ، هذا اذا ما تم تنفيذ مثل هذا القليل على الاطلاق .

اننا سعداء بأن نلاحظ ان قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة بعد تحملها للواجبات المعهودة اليها قد انتهت مهمتها في منتصف ليل ٢٤ تموز/يوليه من هذا العام . ونود أن نكرر امتناننا لتلك البلدان التي خدمت قواتها في قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة . واننا نمر بـعن أملنا في انسحاب سلمي ومنظم من سيناء واعادة انتشار عسكري مفيد . وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلم عموما في هذه المنطقة ، فاننا نلاحظ أن الأمين العام ، في تقريره الوارد في الوثيقة A/34/584 قد كرر وجهة النظر انه ، على الرغم من أن مناطق عمليات هاتين القوتين : قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة مراقبة فض الاشتباك للأمم المتحدة ، كانت واضحة ، فان الموقف في الشرق الأوسط ، ككل ، سوف يكون متوترا ويستمر على هذا الا بعد ايجاد حل شامل يأخذ في الاعتبار جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط .

ان الوضع في الأراضي المحتلة لازل يثير كثيرا من القلق . ان سجل الممارسات الاسرائيلية للانسانية في الأراضي المحتلة لازل يسبب دلع المجتمع الدولي ، ولو أنه تم اعتماد قرارات الادانة ، ومع ذلك فان اسرائيل لازالت تنتهك اتفاقيات حقوق الانسان واتفاقية جنيف ، ولا سيما اتفاقية ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، المتعلقة بالفلسطينيين . ان اسرائيل قد استمرت في تحدى الرأى العام العالمي ، وفي امتلاك أراضي يمتلكها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة ، وبناء مستوطنات جديدة وتوطين مدنيين يهود في هذه الأراضي . وعن طريق هذه الأعمال ، فان اسرائيل قد استمرت في تغيير الوضع القانوني ، والطبيعة الجغرافية والتركيب الديموغرافي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي للأراضي المحتلة . ونحن نعتبر ذلك اهدانة للمقررات الصادرة عن هذه المنظمة ولمثلها العليا التي يد ين بها العالم المتحضر .

ان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لم تتحسن مع مرور الزمن ، ان آلافا من اللاجئين قد استمروا في الحياة داخل خيام ، وبعضهم بل آلاف منهم قد تم نقلهم من هذه المعسكرات ، وتم هدم هذه المعسكرات بواسطة اسرائيل وسلطاتها العسكرية . ان النازحين قد انكر عليهم حق العودة الى ديارهم ومساكنهم في الاراضي التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .

واننا ندين بشدة هذه المعاملة غير الانسانية التي تقوم بها اسرائيل للاجئين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ونطالب اسرائيل مرة اخرى بأن تحترم وتلتزم بهذه القرارات والمقررات والاتفاقيات التي اعتمدها المجتمع الدولي واحترام اللاجئين والشعوب في الاراضي المحتلة .

واننا نلاحظ بقلق عميق الوضع المالي الخطير الذي نجد فيه قوة الامم المتحدة لانفاشة وتشغيل اللاجئين في فلسطين . ونود أن نناشد أعضاء هذه المنظمة لتقديم دعم مادي كريم للاجئين في هذا العالم . ونود أن نضم صوتنا الى هذه الاسهامات الكريمة من أجل منح تعليمية للاجئين الفلسطينيين وفي جامعات الاراضي العربية المحتلة .

وفي هذا الصدد فاننا نضم صوتنا في توجيه نداء الى البرنامج الانمائي للامم المتحدة ، والمنظمات الاخرى داخل منظومة الامم المتحدة لتكثيف جهودها من أجل تطبيق قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ومن أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني عن طريق اقامة وتنفيذ مشروعات بناءة ومن أجل توفير الأموال لهذا الغرض .

ان الوضع في الشرق الأوسط كما نعلم جميعا قد تحول الى لبنان حيث أن سيادتها ووحدة أراضيها قد دخلت في مرحلة الفوضى . وقد كان هناك تصاعد في عمليات العنف خلال الشهرين الأخيرين أدى الى خسائر كثيرة في الأرواح وفي الماديات ، وفي السكان . ان لبنان مرة اخرى أصبح أحد أوجه المشكلة في الشرق الأوسط .

وكما ذكرنا من قبل فان لب مشكلة الشرق الأوسط هي المسألة الفلسطينية ، ولما أن هذا الأمر الهام لم يحل لن يكون هناك سلام حقيقي دائم في هذه المنطقة وفي العالم بصورة عامة . ان اسرائيل عليها أن تعترف بأن حق الفلسطينيين في العودة الى وطنهم وفي بناء دولة لهم لممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال . ان جميع الشعوب في هذه المنطقة يجب أن يعترفوا بحق الجميع في الحياة في سلام داخل حدود آمنة . ان أى سلام له معنى في الشرق الأوسط يجب أن تشترك

فيه جميع الأطراف المعنية وبصفة خاصة شعب فلسطين تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر ممثله الشرعي الوحيد .

السيد نايق (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : ان الموقف في الشرق الاوسط مازال يطرح خطرا كبيرا بالنسبة للسلم والأمن في العالم . ان الحاجة الى حل عادل ودائم لصراع الشرق الأوسط من الامور التي فدت ملحة وعاجلة أكثر من أى وقت مضى ، وبخاصة من جرّاء العناصر التي يتسم بها الموقف في الشرق الأوسط والتي قد تغدو بداية أزمة لا نظير لها مالم تبذل جهود مخلصه وحازمة لضمان السلم والاستقرار في هذه المنطقة .

ان قضية فلسطين هي لب صراع الشرق الأوسط ومنذ عشرات السنين والشعب الفلسطيني مابرح يعاني من الآلام والقمع ، ان جيلا بأكمله قد شب وفلسطين تحتضر احتضارا مستمرا ، وان هذا ليؤثر في عقول الشباب عبر أنحاء العالم وبصفة خاصة في الدول الاسلامية والعربية . ان الشعور بالامتهان حيال الظلم ، والجور ، والاجحاف الذي وقع على الشعب الفلسطيني من الامور الساطمة اذا ما نظرنا الى الاضطراب المتصاعد الذي يتصاعد في الشرق الأوسط والذي قد تكون له آثار خطيرة تتجاوز حدود هذه المنطقة .

ان العناصر الأساسية لتسوية عادلة ودائمة معروفة تمام المعرفة ودعا اليها الغالبية العظمى من المجتمع الدولي وتجد صداها في القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة . ان باكستان ما فتئت تؤكد على هذه العناصر من خلال موقفها المعروف حيال قضية الشرق الاوسط . ويقيننا ان سلاما عادلا لن يتحقق في الشرق الاوسط الا اذا انتهى الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، وثم اقرار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما في ذلك حق هذا الشعب في اقامة دولة ذات سيادة على أرضه . انه ما من مبادرة سلام من شأنها أن تؤدي الى تسوية صراع الشرق الاوسط اذا لم تستهدف احترام الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والذي يعد ممثله الشرعي الوحيد هو منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي تقديرنا أن اتفاقات كامب ديفيد لا تأخذ بحسبان الاعتبار تماما الواقع الاساسي الذي يكمن وراء القضية الفلسطينية . أولا ان أى طرف غير منظمة التحرير الفلسطينية ليس له الحق أن يتفاوض

باسم الشعب الفلسطيني . ثانيا ، ان هذه الاتفاقيات لا تعترف صراحة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والذي هو حق هذا الشعب في اقامة دولة مستقلة ذات سيادة في وطنه . ان هذا الحق الأساسي لا يمكن اغفاله من خلال وعود بالاستقلال الذاتي أو بالحرية الجزئية . واننا نسلم بأن معالجة شاملة وواقعية من الامور التي لا مندوحة عنها لتسوية صراع الشرق الاوسط . ان الاستراتيجيات المنفردة او التي تتجه الى حلول جزئية لا يمكن أن تكون ذات نفع . وبلاحرى سوف تولد عدم الثقة والاستقطاب وسوف تزيد من تفاقم الموقف . ان الغالبية العظمى من المجتمع الدولي تدرك الحاجة الملحة والماسة لاعتماد منهج شامل ومعالجة كاملة وذلك حتى تؤخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المشكلة . ان هذا العنصر الأساسي قد أوضحتته التدابير الجزئية التي لقيت الرفض وهي ما وردت في اتفاقيات كامب ديفيد . وقد رفضت ذلك دول عدم الانحياز في هافانا في آخر أيلول / سبتمبر ، وكذلك الدول الاسلامية في فاس في تموز / يوليه من هذا العام . ان الأمين العام للأمم المتحدة قد أكد على الحاجة الى تسوية شاملة في تقريره حول عمل المنظمة .

” ولن يتسنى في النهاية إحلال سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط الا عن طريق التوصل الى تسوية شاملة تغطي كافة نواحي هذه المسألة ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . ” ومن الجلي أنه يجب اشراك جميع الأطراف المعنية ” . (A/34/1,P.6) .

ومن الجلي ان اعترافا كاملا بمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف أساسي في صراع الشرق الأوسط يعد من الأمور الأساسية التي لا غنى عنها من أجل مبادرة واقعية وسليمة .
أود ان اكرر ان باكستان لها موقف حازم بشأن وضع مدينة القدس المقدسة . ان القدس لا يمكن ان تكون غنيمه حرب . ان المجتمع الدولي ، بفضل القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة ، قد أصدر حكما قاطعا يقول بأن المدينة المقدسة هي جزء لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة وينبغي ان يتم اعادتها دون شرط الى السيادة العربية . ان شعب باكستان ، شأنه شأن الشعوب الأخرى في العالم الاسلامي ، قد سجل قلقه حيال المحاولات الداعية لاسرائيل التي تستهدف تهويد مدينة القدس والعمل على تغيير الطابع التاريخي الاسلامي والمسيحي لهذه المدينة . واننا نعتقد ان هذه الادانة الجماعية من شأنها ان تجعل اسرائيل تقلع عن الاستمرار في هذا المسلك الخطير الشائن .

وثمة جانب آخر للمقضية الفلسطينية يثير شديدا قلقنا ، وهو انتشار المستوطنات الاسرائيلية وخاصة في الضفة الغربية . ان هذه المستوطنات هي أحد مظاهر سياسة الصلف التي تتبناها اسرائيل لكي تضفي طابع الديمومة على احتلالها للضفة الغربية . ان عزم اسرائيل واضح على تغيير النمط الديموغرافي لهذه الأرض ، التي ظلت المهدي للثقافة والحضارة الفلسطينية لقرون طويلة . ان المخططات الاسرائيلية لتغيير طابع هذه الأراضي العريقة في القدم انما تشكل خرقا فاضحا للمبادئ الدولية المتعلقة بعدم جواز اكتساب الأرض عن طريق القوة ، كما انها تشكل انتهاكا لروح العدالة للمجتمع الدولي .

وعلى اثر الاحتلال غير الشرعي للأراضي العربية بالقوة العسكرية ، فان السلطات الاسرائيلية تواصل اعتداءاتها من خلال اتباع سياسة دائمة لاضطهاد الفلسطينيين الذين بعد ان شردوا من وطنهم قد وجدوا مأوى مؤقتا في الجنوب اللبناني . ان الهجمات الشرسة ضد المخيمات الفلسطينية في الجنوب اللبناني قد أدت الى سقوط مئات الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال . واننا ندين هذه الأعمال العذوانية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من مخطط متعمد محسوب حسابا دقيقا .
ان صراع الشرق الأوسط يلقي ظلالا قاتما على آفاق السلام الدولي والتقدم الانساني . ان العالم لا يستطيع ان يسمح لنفسه بأن يترك دولة تتسم بالصلف تتحدى امكانية التسوية السلمية والعدالة

والتي يعرف الجميع عناصرها الأساسية . ان الأمم المتحدة التي تمثل تطلعات المجتمع الدولي في السلم والتقدم ، ينبغي ان ترد على هذا التعدي في الشرق الأوسط وان تتخذ مبادرات بناءة يمكن ان تفضي الى حل سريع لهذا الصراع في ذلك الاقليم . ان التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط كما أوضحت سلفا ، قد أكدت على المطابع الملحّ لضرورة اغتنام الفرصة لاجلال السلام ، والا فان الموقف قد يتردى ويفضي الى كارثة كبرى .

ان وفد بلادي ، بناء على ذلك ، يقدر الجهود التي بذلها مجلس الأمن من أجل التوصل الى حل سريع لصراع الشرق الأوسط على أساس القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة ، واذ لم ينجح مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية حيال قضية الشرق الأوسط ، فان باكستان سوف تؤيد الدعوة من أجل عقد دورة خاصة طارئة للمجموعة العامة لبحث هذه المسألة .

وأخيرا ، فان حكومتي أيضا ترحب بمقترح الأمين العام من أجل عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة للتفاوض بشأن تسوية شاملة وعادلة لصراع الشرق الأوسط . ويحدونا الأمل في ان المؤتمر سوف يسهل مثل هذه التسوية من خلال تمكين جميع الأطراف المعنية من اتخاذ منهج واقعي وعملي .

السيد رزا كوري (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : ان الموقف في الشرق الأوسط

يعد دون شك ، واحدا من القضايا الأساسية في عصرنا . فمن ناحية ، نشهد سياسات العدوان والتوسع والاستعمار لاسرائيل في الأراضي العربية المحتلة مع التأييد السافر للمولايات المتحدة ، وهذا يشكل تهديدا خطيرا للمسلم والأمن الدوليين . ومن ناحية أخرى نجد أنفسنا بصدد حقوق الأمة العربية وكفاح الشعب الفلسطيني الذي لا هوادة فيه من أجل ممارسة حقوقه غير القابلة للمتصرف واقامة دولة في وطنه المغتصب فلسطين .

وفي رأي كوبا ، وكما أكدنا أخيرا خلال بحث بند " قضية فلسطين " في هذه الجمعية العامة فاننا نعتبر ان هذا هو لب مشكلة الشرق الأوسط . وهذا ما أشار اليه من قبل الرفيق فيدل كاسترو في رسالته التاريخية المؤرخة في ١٢ تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام ، بصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز حيث أورد ما يلي :

" ان المشكلتين تشكلان كلا لا يتجزأ ولذلك ليس في الوسع النظر الى أي جزء منهما

على انفراد " (A/34/PV.31, p.12)

وبغض النظر عن التلاعب بالألفاظ الذي تلجأ اليه اسرائيل ومؤيدوها ، فمن المؤكد انه لن يكون هناك حل جزئي أو تسوية محدودة قاصرة على بعض الأطراف المشتركين في الصراع ، كما انه لن يكون هناك سلام منفصل . ان السلام ، كما جاء في ختام تقرير الأمين العام ، لكي يكون عادلا ودائما لا بد ان يتحقق :

” عن طريق تسوية شاملة تغطي جميع جوانب القضية ، بما في ذلك وبصفة خاصة الحقوق غير القابلة للمتصرف للشعب الفلسطيني . وبوضوح ، مع وجوب مشاركة جميع الأطراف المعنية ” (A/34/1, p.5)

ان الاعلان الختامي لمؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز لم يترك أي لبس أو غموض ، عندما أعاد التأكيد على ما يلي :

” لا يمكن احلال سلام عادل في المنطقة ما لم يقم على الانسحاب الكامل وغير المشروط لاسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة ، واستعادة الشعب الفلسطيني جميع حقوقه الوطنية غير القابلة للمتصرف بما في ذلك حقه في العودة الى وطنه ، وتقرير مصيره واقامة دولة مستقلة في فلسطين ، طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ” . (A/34/542. Annex, Political Declaration para, 102 (C))

وفي خطاب يتسم بالصدق ويفضح العقلية العميقة لصاحب هذا الخطاب كانت هناك محاولة لتشويه وحتى انكار الواقع التاريخي لفلسطين وحقوق الشعب العربي الفلسطيني في ان يعيش في وطن اجداده . هذه المحاولة المرضية التي ترمي الى تزييف الواقع التاريخي لا تنتمي الا الى السجلات الفاشية ولا تستحق الا الادانة الكاملة من جانب المجتمع الدولي .

ان حكومة اسرائيل الصهيونية لا تكتفي باحتلال الأراضي العربية بل تطبق أيضا سياسة منظمة ، تهدف الى تغيير الطابع الديموغرافي والديني والحضاري لهذه الأراضي . لقد استولت على القدس وهي المركز الروحي والديني وتراث الانسانية قاطبة ، وهذه المدينة تشكل جزءا لا يتجزأ من فلسطين المحتلة .

ان سياسة اقامة المستوطنات في فلسطين المحتلة وفي الأراضي العربية التي احتلت في عام ١٩٦٧ تفضح النوايا التوسعية لاسرائيل ، وتتناقض مع التصريحات الخاوية للمتحدثين باسم اسرائيل . ان مثل هذه السياسة تشكل عملا غير مشروع ، ويجدر بنا ان نعتبر كل هذا باطلا وعقبة في طريق السلام . ان الجمعية العامة يجب ان تطالب بازالة هذه المستوطنات ، وبعدم اقامة مستوطنات جديدة .

انه ليس سرا على أحد ان الأطماع التوسعية الاسرائيلية انما يفتديها التأييد الذي تقدمه الولايات المتحدة بلا شروط الى اسرائيل . كما انه ليس سرا على أحد ان مثل هذه السياسة تهدف الى وضع خطط استراتيجية من الامبريالية الامريكية مع اسرائيل للسيطرة على منابع البترول في الشرق الأوسط والتحكم في طرق الامدادات . ان اسرائيل تتعاون أيضا مع جنوب افريقيا العنصرية التي تشكل رأس حربة للمصالح الاحتكارية التي تعارض حركات التحرر وحركات الدول المستقلة .

وليس من قبيل المصادفة ان تقوم حكومة الولايات المتحدة باتخاذ مواقف ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للمتصرف . ان الولايات المتحدة تلعب دورا أساسيا في عرقلة احلال سلام عادل ودائم في المنطقة ، " وبدلا من أن تعمل لصالح السلام " كما جاء في اعلان هافانا " فان الولايات المتحدة تحاول التوصل الى حلول جزئية تتسق مع الأهداف

الصهيونية ، وتضمن المكاسب التي جناها الاعتداء الاسرائيلي على حساب الشعب العربي

الفلسطيني والأمة العربية بأجمعها" (S/34/542, Annex, p.34, para.103)

انه يجدر التأكيد في هذه الجمعية ، على ان كوبا ترى في منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، ولا يمكن ان يتم أي اتفاق يزعج حل مشكلة الشرق الأوسط دون المشاركة المباشرة والكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية .

ولسنا في حاجة الى ان نعرف امانا اننا قام مؤتمر رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة

بادانة كل اتفاقية منفصلة تشكل خرقا لحقوق الشعب العربي والشعب الفلسطيني وان تتم دون اشتراك الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

ان قرارات الأمم المتحدة والمبادئ التي يتضمنها ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة تشكل حكما قاطعا في هذا الصدد . ان ما يسمى باتفاقات كامب ديفيد التي ابرمتها اسرائيل ومصر تحت رعاية الولايات المتحدة اتفاقات باطلة ، ان تزعم انها توجد حلا لمشكلة الشعب الفلسطيني دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب .

لقد حان الوقت ليعتمد مجلس الأمن التدابير والعقوبات ضد اسرائيل وبصفة خاصة ماورد في الفصل السابع من الميثاق ، كما ينبغي شجب التعاون العسكري وأي تعاون آخر بين حكومة الولايات المتحدة وبين التوسعيين الاسرائيليين الذين يتعاونون مع نظام الفصل العنصرى البغيض . ان من يحثون فلسطين مسؤولون عن كثير من الأعمال التي تمت ضد شعب لبنان وهذا يشكل خرقا للقانون الدولي والميثاق الأمم المتحدة .

ان هدف اسرائيل يتمثل في تعزيز موقعها في جنوب لبنان ، وهو من الأمور التي تشكل تهديدا خطيرا للمسلم . ان اسرائيل تستعين بعملاء من أجل تحطيم وحدة هذا الشعب غير المنحاز وتقويض سيادته على كل أراضيه . ولذلك لا بد من وقف تزويد اسرائيل بالأسلحة المتطورة من قبل الولايات المتحدة التي تستخدم في الاعتداء على السكان والقرى المسالمة في جنوب لبنان . ان الجمعية العامة قد أدانت بوضوح ما قامت به الدول الامبريالية وبصفة خاصة حكومة الولايات المتحدة من تدابير تستهدف تأكيد تواجدتها العسكري في المنطقة .

ان وفدى سيؤيد أى قرار يحدد بوضوح المبادئ التي أشار اليها العديد من المتحدثين الذين سبقوني وبصفة خاصة لا بد من اداة احتلال الأراضي من جانب اسرائيل ، وان السلم لا يتجزأ وان أى حل عادل لا بد ان يكون من طريق حل شامل تحت رعاية الامم المتحدة وبالمشاركة الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، مع اداة كل اتفاق جزئي وكل معاهدة منفصلة تشكل خرقا لحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ولا بد من الدعوة الى مؤتمر للسلم حول الشرق الأوسط تحت رعاية الامم المتحدة وتحت الرئاسة المشتركة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، واشتراك كل الأطراف المعنية في هذا الصراع على قدم المساواة .

وهكذا فقط نستطيع ان نضمن السلام العادل والدائم الذى تتشده كل شعوب المنطقة .
وفي هذه المرحلة المضطربة من التاريخ التى نشهد فيها عالما يحتضر مع شروق فجر جديد
للانسانية فان الأمم المتحدة لديها الفرصة لتسهم بصورة ايجابية في تصحيح الموقف الذى يتسهم
بالخلل ، وقد حان الوقت للعمل بعزم من أجل العدالة والسلام .

رفعت الجلسة الساعة ٠٠ / ١٣